مكتب إدارة البيانات
Data Management Office

هيئة حقوق الإنسان

مكتب إدارة البيانات

سياسة مشاركة البيانات

الإصدار الأول
2021/6م

مكـتب إدارة البيـانات
Data Management Office

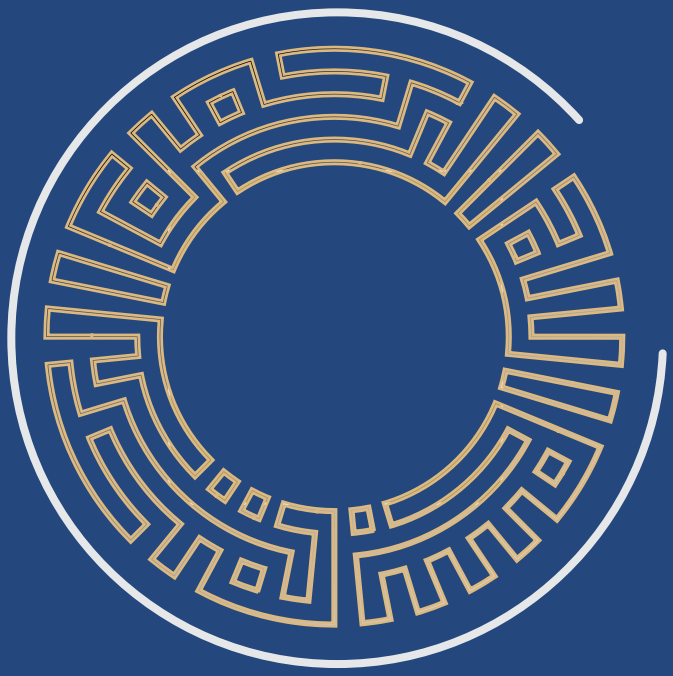

جدول المحتويات

06
تفاصيل الوثيقة

07
تعريفات

11
مقدمة

12
النطاق

12
ملكية سياسة مشاركة البيانات

12
المبادئ الرئيسية لمشاركة البيانات

13
الخطوات اللازمة لإجراء عملية مشاركة البيانات

14
الإطار الزمني لعملية مشاركة البيانات

14
ضوابط مشاركة البيانات

17
القواعد العامة لمشاركة البيانات

تفاصيل الوثيقة

الإصدارات

وصف الإصدار	التاريخ	النسخة
اصدار مكتب إدارة البيانات	٢٠٢١/٦/٣	١.٠

اعتماد الوثيقة

الإسم	المنصب الوظيفي	تاريخ الإعتماد	التوقيع
----------	----------	----------	----------
----------	----------	----------	----------
----------	----------	----------	----------
----------	----------	----------	----------
----------	----------	----------	----------
----------	----------	----------	----------
----------	----------	----------	----------

التعريف	الوصف
الهيئة	هيئة حقوق الإنسان
مكتب البيانات	مكتب إدارة البيانات في الهيئة
مكتب إدارة البيانات الوطنية	مكتب إدارة البيانات الوطنية في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
البيانات	مجموعة من الحقائق في صورتها الأولية أو في صورة غير منظمة مثل الأرقام أو الحروف أو الصور الثابتة أو الفيديو أو التسجيلات الصوتية أو الرموز التعبيرية.
البيانات الشخصية	كل بيان -مهما كان مصدره أو شكله- من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعله قابلًا للتعرف عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة عند دمجه مع بيانات أخرى، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: الاسم وأرقام الهويات الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية وصور المستخدم الثابتة أو المتحركة، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي.
الوصول إلى البيانات	القدرة على الوصول المنطقي والمادي إلى البيانات والموارد التقنية للجهة لغرض استخدامها.
مستوى الوصول إلى البيانات	مستوى يعتمد على الأذونات، والصلاحيات التي تقيد الوصول إلى البيانات والموارد التقنية على الأشخاص المصرح لهم، وفقًا لما هو مطلوب لإنجاز المهام والمسؤوليات المنوطة بهم.
التحقق	التأكد من هوية أي مستخدم أو عملية أو جهاز كمتطلب أساسي للسماح بالوصول إلى الموارد التقنية.
التصريح	تعريف حقوق وصلاحيات الوصول إلى البيانات والموارد التقنية لأي مستخدم أو برنامج أو عملية، والتحكم بمستويات الوصول إليها.
توافر البيانات	ضمان إمكانية الوصول المناسب والموثوق للبيانات واستخدامها عند الحاجة.
سرية البيانات	الحفاظ على القيود المصرح بها للوصول إلى البيانات أو الإفصاح عنها.
سلامة البيانات	حماية البيانات من أي تعديل أو إتلاف غير مصرح به نظامًا.
البيانات المحمية	البيانات، المصنفة على أنها (سري للغاية، سري، مقيد).
المعلومات العامة	البيانات بعد المعالجة -غير المحمية- التي تتلقاها أو تنتجها أو تتعامل معها الجهات العامة مهما كان مصدرها، أو شكلها أو طبيعتها.
البيانات المفتوحة	مجموعة محددة من المعلومات العامة مقروءة آليًّا تكون متاحة للعموم مجانًا ودون قيود، ويمكن لأي فرد أو جهة عامة أو خاصة استخدامها أو مشاركتها.
البيانات الحساسة	البيانات التي يؤدي فقدانها أو إساءة استخدامها أو الوصول غير المصرح به إليها أو تعديلها إلى ضرر جسيم أو تأثير سلبي على المصالح الوطنية أو أنشطة الجهات الحكومية أو خصوصية الأفراد وحماية حقوقهم.
مستويات تصنيف البيانات	مستويات التصنيف التالية: "سري للغاية، سري، مقيد، عام".

التعريف	الوصف
الفرد	الشخص المتقدم بطلب الاطلاع أو الحصول على المعلومات العامة.
صاحب البيانات الشخصية	الشخص الطبيعي الذي تعلق به البيانات الشخصية أو من يمثله أو من له الولاية الشرعية عليه.
معالجة البيانات الشخصية	جميع العمليات التي تجري على البيانات الشخصية بأي وسيلة كانت، يدوية أو آلية، وتشمل هذه العمليات -على سبيل المثال لا الحصر- جمع البيانات ونقلها وحفظها وتخزينها ومشاركتها وإتلافها وتحليلها واستخراج أنماطها والاستنتاج منها وربطها مع بيانات أخرى.
جهة التحكم	أي جهة حكومية أو جهة اعتبارية عامة مستقلة في المملكة، وأي شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة تحدد الهدف من معالجة البيانات الشخصية وكيفية ذلك: سواء تمت معالجة البيانات بواسطتها أو من خلال جهة المعالجة.
جهة المعالجة	أي جهة حكومية أو جهة اعتبارية عامة مستقلة في المملكة، وأي شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة تعالج البيانات الشخصية لمصلحة جهة التحكم ونيابة عنها.
الإفصاح عن البيانات الشخصية	تمكين أي شخص -عدا جهة التحكم- من الحصول على البيانات الشخصية استعمالها أو الاطلاع عليها بأي وسيلة ولأي غرض.
تسريب البيانات الشخصية	الإفصاح عن البيانات الشخصية، أو الحصول عليها، أو تمكين الوصول إليها دون تصريح أو سند نظامي، سواء بقصد أو بغير قصد.
الموافقة الضمنية	هي موافقة لا يتم منحها صراحة من قِبَل صاحب البيانات، ولكنها تُمنح ضمنيًّا من خلال أفعال الشخص ووقائع وظروف الموقف، كتوقيع العقود أو الموافقة على الشروط والأحكام.
الأطراف الخارجية	أي جهة حكومية أو جهة اعتبارية عامة مستقلة في المملكة، وأي شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة بخلاف صاحب البيانات أو جهة التحكم أو جهة المعالجة والأشخاص المصرح لهم، تُعنى بمعالجة البيانات الشخصية.
ممثل بيانات أعمال	هو الشخص المسؤول عن البيانات التي يتم جمعها والاحتفاظ بها من قبل الجهة العامة التي يعمل بها، وغالبًا ما يكون في مستوى إداري عال ويمكن أن يوجد في الجهة العامة أكثر من ممثل بيانات أعمال.
مختص بيانات أعمال	هو الشخص المسؤول عن نشر القواعد التشغيلية والتقنية المعتمدة من قبل ممثل بيانات الأعمال وضمان تطبيقها على الأنظمة. وغالبًا ما يكون من أعضاء إدارات الأعمال أو تقنية المعلومات أو أمن البيانات.
مستخدم البيانات	أي شخص يمنح صلاحية الوصول إلى البيانات، بغرض الاطلاع عليها أو استخدامها أو تحديثها، وفقًا للمهام المصرح بها من قبل ممثل بيانات الأعمال.
البيانات الوصفية	هي المعلومات التي تصف البيانات وخصائصها، ومن بينها بيانات الأعمال والبيانات التقنية والتشغيلية.
البيانات المقروءة آليًّا	يقصد بها البيانات المهيكلة بصيغة معينة يمكن قراءتها ومعالجتها آليًّا باستخدام أجهزة الحاسب الآلي أو الأجهزة اللوحية وغيرهما من الأجهزة.
المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة	هي منصة وطنية موحدة على مستوى المملكة تُعنى بإدارة وحفظ ونشر مجموعات البيانات المفتوحة.
ترخيص البيانات المفتوحة	رخصة تنظم استخدام البيانات المفتوحة.

التعريف	الوصف
الصيغة المفتوحة	أي صيغة مقبولة على نطاق واسع وغير مسجلة الملكية وغير خاصة بمنصة معينة، ويمكن قراءتها آليًا وتمكن المعالجة الآلية لتلك البيانات، كما تيسر قدرات التحليل والبحث.
مقدم الطلب	أي جهة من القطاعين العام أو الخاص، أو القطاع الثالث، أو أي فرد يتقدم بطلب لمشاركة البيانات.
طلب مشاركة البيانات	النموذج المخصص لطلب مشاركة البيانات والذي يتضمن معلومات عن مقدم الطلب، والبيانات المطلوبة والغرض الذي من أجله تم طلب مشاركة البيانات.
اتفاقية مشاركة البيانات	اتفاقية رسمية موقعة بين طرفين -جهة حكومية مع أي طرف آخر- للموافقة على مشاركة البيانات، وفقًا لشروط وأحكام محددة ومتوافقة مع مبادئ مشاركة البيانات.
آلية مشاركة البيانات	الطريقة التي من خلالها سيتم مشاركة البيانات - تشمل كلًّا من وسيلة نقل البيانات، والأطراف المشاركة في مشاركة البيانات، ونموذج المشاركة: المشاركة المباشرة من خلال مزوّد خدمة، المشاركة من خلال أطراف متعددة.
الضوابط الأمنية	الأجهزة والإجراءات والسياسات والضمانات المادية المستخدمة لضمان سلامة البيانات وحمايتها ووسائل معالجتها والوصول إليها.
الجهة العامة	أي جهة حكومية أو جهة اعتبارية عامة مستقلة في المملكة، أو أي من الجهات التابعة لها- وتعد في حكم الجهة العامة أي شركة تقوم بإدارة المرافق العامة أو البنى التحتية الوطنية أو تشغيلها أو صيانتها، أو تقوم بمباشرة خدمة عامة فيما يخص إدارة تلك المرافق أو البنى التحتية.
الجهة التنظيمية	أي جهة حكومية أو جهة اعتبارية عامة مستقلة تتولى مهام ومسؤوليات تنظيمية أو رقابية لقطاع معين في المملكة العربية السعودية، بناء على مستند نظامي.
مكتب الجهة	مكتب إدارة البيانات والخصوصية في الجهة العامة.

مقدمة

تولي هيئة حقوق الإنسان إدارة البيانات أولوية خاصة، وتعامل البيانات كأصل من الأصول المهمة التي تساهم في تحسين جودة العمل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، وضمان أعلى مستويات النزاهة والشفافية، ومن هذا المنطلق فإن سياسة مشاركة البيانات تشكل سياسة مهمة من سياسات إدارة البيانات.

ترى الهيئة ضرورة الاستفادة القصوى من هذه البيانات التي تشكّل جزءاً مهماً من الأصول الوطنية، فلا بد من تعزيز مبدأ مشاركة البيانات لتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية والحد من ازدواجية البيانات وتعارضها وتعدد مصادرها، وهذا يتطلب تصنيف البيانات إلى مستويات موحدة تساعد على تحقيق التوازن بين المزايا والمخاطر المترتبة على مشاركة البيانات بين الجهات في القطاعين العام والخاص وكذلك القطاع الثالث، حيث يعتبر تصنيف البيانات حجر الزاوية لتنظيم عملية نشر البيانات المفتوحة وإتاحة المعلومات العامة وتبادل البيانات المحمية، بما في ذلك البيانات الشخصية، وهذا بدوره يساعد على رفع مستوى معايير الرقابة المجتمعية على أداء الجهات العامة وزيادة مستوى الشفافية، وتعزيز النزاهة وإزالة السرية غير الضرورية عن أنشطة الجهات العامة من خلال تنظيم ممارسة حق الاطلاع على المعلومات العامة أو الحصول عليها.

ومع التطور المضطرد في التقنية وسهولة الحصول على البيانات ومشاركتها، تتضاعف أهمية المحافظة على خصوصية البيانات الشخصية، ممَّا دعا أغلب الدول إلى سَنِّ الأنظمة والتشريعات التي تنظم جمع ومعالجة ومشاركة البيانات الشخصية بما يضمن المحافظة على خصوصية أصحاب هذه البيانات وحماية حقوقهم، وكذلك المحافظة على السيادة الوطنية الرقمية على هذه البيانات.

وفي ظل رؤية ٢٠٣٠ تسعى المملكة نحو عصر جديد يعزِّز أداء الجهات الحكومية، ويزيد من مستوى شفافيتها ومسؤوليتها، ويشجع على تنويع الاقتصاد والاستفادة من الخدمات المعتمدة على البيانات، مما له دور فعال في الاقتصاد العالمي الذي يقوم على الثقة والشراكات الدولية.

ومن هذا المنطلق، قام مكتب إدارة البيانات في الهيئة، بصفته الجهة التنظيمية لبيانات الهيئة، بتطوير السياسة الخاصة بمشاركة البيانات بما يتوافق مع ما أصدره مكتب إدارة البيانات الوطنية من أدلّة استرشادية.

1. النطاق

تنطبق أحكام هذه السياسة على جميع البيانات التي تتلقاها أو تنتجها أو تتعامل معها هيئة حقوق الإنسان، مهما كان مصدر البيانات أو شكلها أو طبيعتها ويشمل ذلك السجلات الورقية ورسائل البريد الإلكتروني والبيانات المخزنة على الوسائط الإلكترونية أو أشرطة الصوت أو الفيديو أو الخرائط أو الصور الفوتوغرافية أو المخطوطات أو الوثائق المكتوبة بخط اليد أو أي شكل آخر من أشكال البيانات المسجلة، لا تنطبق أحكام هذه السياسة على مشاركة بيانات القطاع الخاص أو البيانات التي لدى الأفراد كما لا تنطبق أحكام هذه السياسة في حال كانت الجهة الطالبة للبيانات جهة حكومية وكان الطلب لأغراض أمنية أو لاستيفاء متطلبات قضائية.

2. ملكية سياسة مشاركة البيانات

يتولى مكتب إدارة البيانات في هيئة حقوق الإنسان ملكية سياسة مشاركة البيانات، وإصدار النسخ المحدثة منها.

3. المبادئ الرئيسية لمشاركة البيانات

المبادئ	الوصف
المبدأ الأول: تعزيز ثقافة المشاركة:	على جميع الجهات الحكومية مشاركة البيانات الرئيسية التي تنتجها، وذلك لتحقيق التكامل بين هذه الجهات وتبنّي مبدأ المرة الواحدة للحصول على البيانات من مصدرها الصحيح والحد من ازدواجيتها وتعارضها وتعدد مصادرها، وفي حال تم طلب البيانات من غير مصدرها الأساسي فعلى الجهة المطلوب منها مشاركة هذه البيانات أخذ موافقة الجهة الرئيسية ومصدر البيانات قبل مشاركتها مع الجهة الطالبة.
المبدأ الثاني: مشروعية الغرض:	أن يتم مشاركة البيانات لأغراض مشروعة مبنية على أساس نظامي أو احتياج عملي مبرر يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة دون إلحاق أي ضرر بالمصالح الوطنية أو أنشطة الجهات أو خصوصية الأفراد وسلامة البيئة، ويُستثنى من ذلك البيانات والجهات المستثناة بأوامر سامية.
المبدأ الثالث: الوصول المصرح به:	أن يكون لدى جميع الأطراف المشاركة في مشاركة البيانات صلاحية الاطلاع على هذه البيانات والحصول عليها واستخدامها والتي قد تتطلب المسح الأمني حسب طبيعة وحساسية البيانات، بالإضافة إلى المعرفة والمهارة والأشخاص المؤهلين والمدربين بشكل صحيح للتعامل مع البيانات المشتركة.
المبدأ الرابع: الشفافية:	يجب على جميع الأطراف المشاركة في عمليات مشاركة البيانات إتاحة جميع المعلومات الضرورية لتبادل البيانات بما في ذلك البيانات المطلوبة، والغرض من جمعها ووسائل نقلها وطرق حفظها والضوابط المستخدمة لحمايتها وآلية التخلص منها.
المبدأ الخامس: المسؤولية المشتركة:	أن تكون جميع الأطراف المشاركة في مشاركة البيانات مسؤولة مسؤولية مشتركة عن قرارات مشاركة البيانات ومعالجتها وفقًا لأغراض محددة وضمان تطبيق الضوابط الأمينة المنصوص عليها في اتفاقية مشاركة البيانات والأنظمة والتشريعات والسياسات ذات العلاقة.
المبدأ السادس: أمن البيانات:	أن تقوم جميع الأطراف المشاركة في مشاركة البيانات بتطبيق الضوابط الأمنية المناسبة لحماية البيانات ومشاركتها في بيئة آمنة وموثوقة وفقًا للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة ووفقًا لما يصدر عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
المبدأ السابع: الاستخدام الأخلاقي:	أن تقوم جميع الأطراف المشاركة في مشاركة البيانات بتطبيق الممارسات الأخلاقية أثناء عملية مشاركة البيانات لضمان استخدامها في إطار العدالة والنزاهة والأمانة والاحترام وعدم الاكتفاء بالالتزام بسياسات أمن البيانات أو الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة.

4. الخطوات اللازمة لإجراء عملية مشاركة البيانات

تم تحديد الخطوات الأساسية لعملية مشاركة البيانات لمساعدة الجهات على توحيد ممارسات المشاركة وضمان استيفاء جميع الضوابط والمتطلبات اللازمة والتي قد لا تتجاوز 3 أشهر.

1. يقوم مقدم الطلب سواء كان جهة حكومية أو خاصة أو فردًا بإرسال طلب مشاركة البيانات إلى مكتب الجهة المطلوب منها مشاركة البيانات، على أن يتم إرسال الطلب عن طريق مكتب الجهة في حال كان مقدم الطلب جهة حكومية.

2. يقوم مكتب الجهة المطلوب منها مشاركة البيانات بإحالة الطلب إلى ممثل بيانات الأعمال المختص والذي بدوره يقوم بتوجيه هذا الطلب إلى أحد مختصي بيانات الأعمال لتقييم هذا الطلب ومعالجته.

3. يقوم مختص بيانات الأعمال بالتحقق من مستوى تصنيف البيانات المطلوبة.

- في حال عدم تحديد مستوى التصنيف يجب على مكتب الجهة المطلوب منها مشاركة البيانات تصنيف البيانات المطلوبة وفقًا لسياسة تصنيف البيانات.
- في حالة تحديد مستوى التصنيف على أنه عام يمكن لمختص بيانات الأعمال مشاركة البيانات المطلوبة دون تقييم الطلب وفقًا للمبادئ الرئيسية لمشاركة البيانات.
- في حالة تحديد مستوى التصنيف على أنه مقيد أو سري أو سري للغاية يتعين على مختص بيانات الأعمال تقييم الطلب وفقًا للمبادئ الرئيسية لمشاركة البيانات.

4. يجب على مختص بيانات الأعمال في مكتب الجهة المطلوب منها مشاركة البيانات استكمال عملية المشاركة إذا تم استيفاء جميع مبادئ مشاركة البيانات بالكامل.

5. لا يجوز لمختص بيانات الأعمال في مكتب الجهة المطلوب منها مشاركة البيانات الاستمرار في مشاركة البيانات في حالة عدم استيفاء مبدأ واحد أو أكثر من مبادئ مشاركة البيانات، كما يجب على مختص بيانات الأعمال في مكتب الجهة أن يرد الطلب إلى مقدم الطلب مع الملاحظات وإتاحة الفرصة لتلبية جميع مبادئ مشاركة البيانات غير المتوافقة.

6. عند استيفاء جميع مبادئ مشاركة البيانات يقوم مختص بيانات الأعمال بالحصول على موافقة ممثل بيانات الأعمال على استكمال عملية مشاركة البيانات.

7. يقوم مختص بيانات الأعمال في مكتب الجهة المطلوب منها مشاركة البيانات بتحديد الضوابط المناسبة لضمان الالتزام بمبادئ مشاركة البيانات وتحقيق الأهداف المحددة لكل منها، كما يجب أن يتم الاتفاق بين مختص بيانات الأعمال في مكتب الجهة ومقدم الطلب والأطراف الأخرى المشاركة في عملية المشاركة على تطبيق هذه الضوابط.

8. بعد الاتفاق على ضوابط مشاركة البيانات والالتزام بتطبيقها ينبغي على مختص بيانات الأعمال توضيحها بالتفصيل في الاتفاقية، ويجب على جميع الأطراف المشارِكة في عملية المشاركة التوقيع على اتفاقية مشاركة البيانات.

9. يمكن لمكتب الجهة مشارَكة البيانات المطلوبة مع الجهة الطالبة بعد توقيع اتفاقية مشاركة البيانات.

5. الإطار الزمني لعملية مشاركة البيانات

تقوم الجهة الحكومية المطلوب منها مشاركة البيانات بتقييم الطلب خلال فترة زمنية لا تتجاوز (30) يومًا من تاريخ تسلم الطلب وإشعار مقدم الطلب بقرار المشاركة على أن يكون القرار مكتوبًا ومسببًا.. الخطوات من 2 إلى 4 من عملية مشاركة البيانات الموضحة أعلاه.

وفي حال عدم الموافقة على طلب المشاركة يحق لمقدم الطلب استكمال المتطلبات لاستيفاء جميع المبادئ وطلب الاستئناف من مختص بيانات الأعمال لإعادة تقييم الطلب وإصدار قرار المشاركة خلال فترة زمنية لا تتجاوز (14) يومًا من تاريخ تسلمه.. الخطوة 5 من عملية مشاركة البيانات.

بعد الحصول على موافقة ممثل بيانات الأعمال على الاستمرار في عملية المشاركة الخطوة 6 من عملية مشاركة البيانات يقوم مختص بيانات الأعمال بتطوير وتطبيق الضوابط المناسبة لمشاركة البيانات وإعداد اتفاقية مشاركة بيانات خلال فترة زمنية لا تتجاوز (60) يومًا من تاريخ موافقة ممثل بيانات الأعمال.. الخطوة 7 من عملية مشاركة البيانات.

بعد توقيع اتفاقية مشاركة البيانات.. الخطوة 8 من عملية مشاركة البيانات.. يقوم مختص بيانات الأعمال بمشاركة البيانات مع مقدم الطلب خلال (7) أيام من تاريخ توقيع الاتفاقية - الخطوة 9 من عملية مشاركة البيانات.

6. ضوابط مشاركة البيانات

يجب على جميع الأطراف المشاركة في عملية مشاركة البيانات الموافقة على الضوابط اللازمة لإدارة البيانات المشتركة وحمايتها بشكل مناسب:

الأساس النظامي:

المبادئ ذات العلاقة: المبدأ الأول: تعزيز ثقافة المشاركة.

المبدأ الثاني: مشروعية الغرض. المبدأ الخامس: المسؤولية المشتركة. المبدأ السابع: الاستخدام الأخلاقي.

- أن يتم إيضاح الأساس النظامي أو الاحتياج الفعلي لمشاركة البيانات، ومنها على سبيل المثال تنظيم الجهة الأمر الملكي / السامي الذي يسمح للجهة بمشاركة البيانات أو الاتفاقيات الموقعة.
- أن يتم الالتزام بمستويات تصنيف البيانات والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية وخصوصية البيانات الشخصية.

التفويض:

المبادئ ذات العلاقة: المبدأ الثالث الوصول المصرح به، المبدأ السادس أمن البيانات.

- أن يتم تحديد الجهات والأشخاص المخوّلين بطلب البيانات وتلقيها، فيمكن التحقق من الامتثال لسياسة تصنيف البيانات وضوابط الاستخدام والوصول إلى البيانات.

نوع البيانات:

المبادئ ذات العلاقة: المبدأ الأول تعزيز ثقافة المشاركة، المبدأ الثاني مشروعية الغرض، المبدأ الرابع الشفافية.

- أن يتم التأكد من أن البيانات المطلوبة ضمن البيانات الرئيسية التي تنتجها الجهة لضمان طلب البيانات من مصدرها الصحيح.
- أن يتم تحديد الحد الأدنى من البيانات المطلوبة لتحقيق الأغراض المحددة.
- أن يتم تحديد البيانات المطلوبة وصيغتها والمتطلبات المتعلقة بتعديلها أو تغييرها مثل صيغة البيانات ودقة البيانات، ومستوى التفاصيل وهيكلة البيانات، ونوع البيانات، سواء الخام أو البيانات المعالجة.

المعالجة المسبقة للبيانات:

المبادئ ذات العلاقة: المبدأ السادس أمن البيانات.

- أن يتم تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لمعالجة البيانات قبل مشاركتها وفي حال الحاجة لذلك يتم الاتفاق على أساليب المعالجة المطلوبة على سبيل المثال الحجب وإخفاء الهوية والتجميع على ألا تتم معالجة البيانات بشكل يغير المحتوى.
- أن يتم تقييم جودة البيانات المطلوبة وصحتها وسلامتها وتحديد ما إذا كانت تتطلب إجراء تحسين قبل مشاركتها، وفي حال الحاجة، لذلك يجب على مكتب الجهة تدقيق البيانات قبل مشاركتها.

وسائل مشاركة البيانات:

المبادئ ذات العلاقة: المبدأ السادس أمن البيانات.

الالتزام بضوابط حماية البيانات التي تصدرها الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.

أن يتم تحديد وسائل مشاركة البيانات المادية والرقمية.

أن يتم التحقق من أمن وموثوقية وسائل المشاركة للتقليل من المخاطر المحتملة، كما يمكن الاستفادة من وسائل المشاركة الآمنة المعتمدة بين الجهات.

- أن يتم تحديد آلية مشاركة البيانات، وما إذا كان مختص بيانات الأعمال سيقوم بنقل البيانات مباشرةً إلى مقدم الطلب أو سيتم الاستعانة بمقدم خدمة لإتمام عملية المشاركة.
- أن يتم تحديد ما إذا كان سيتم استخدام وسائط المشاركة الموجودة -على سبيل المثال قناة التكامل الحكومية، شبكة مركز المعلومات الوطني أو سيتم استخدام وسائط مختلفة- شبكة الإنترنت اللاسلكية وإمكانية الوصول عن بُعد، والشبكة الافتراضية الخاصة، وواجهة برمجة التطبيقات.
- أن يتم الاتفاق على آلية إتلاف الوسائط المادية المستخدمة في مشاركة البيانات.

استخدام البيانات والحفاظ عليها:

المبادئ ذات العلاقة: المبدأ الثاني: مشروعية الغرض، المبدأ الرابع: الشفافية، المبدأ السادس: أمن البيانات، المبدأ السابع: الاستخدام الأخلاقي.

- أن يتم تحديد متطلبات حماية البيانات عند مشاركتها، وتطبيق الضوابط المحددة لحماية البيانات بعد مشاركتها.
- أن يتم فرض قيود مناسبة على الاستخدام أو المعالجة المسموح بها للبيانات، إن وُجدت، مثل قيود خاصة بالمعالجة، أو قيود مكانية أو زمانية، أو حقوق حصرية أو تجارية.
- أن يتم تحديد حقوق جميع الأطراف المشاركة في عمليات التدقيق والمراجعة.
- أن يتم الاتفاق على إجراءات تسوية النزاعات والتحكيم.
- أن يتم تحديد ما إذا كان هناك طريق، طرف ثالث، للاستفادة من البيانات بعد مشاركتها والاتفاق على الآلية المنظمة لذلك.

مدة مشاركة البيانات وعدد مرات المشاركة وإلغاء المشاركة:

المبادئ ذات العلاقة: المبدأ الثاني: مشروعية الغرض، المبدأ السادس: أمن البيانات.

- أن يتم تحديد مدة مشاركة البيانات والموعد النهائي للوصول إلى البيانات أو تخزينها.
- أن يتم تحديد عدد مرات مشاركة البيانات، والمتطلبات للمراجعة، وإجراء التعديلات، والإجراءات التي سيتم اتخاذها عند انتهاء الاتفاقية، مثل إخفاء هوية أصحاب البيانات أو إلغاء الوصول إلى البيانات أو إتلافها.
- أن يتم تحديد الأطراف الذين يحق لهم إنهاء مشاركة البيانات قبل التاريخ المتفق عليه، المستند النظامي وفترة الإشعار المسموح بها.

أحكام المسؤولية:

المبادئ ذات العلاقة: المبدأ الخامس: المسؤولية المشتركة.

- أن يتم الاتفاق على تحديد المسؤوليات في حال عدم الالتزام ببنود الاتفاقية، وغيرها من الالتزامات بين الأطراف المشاركة كإنهاء الاتفاقية والإجراءات التصحيحية.
- أن يتم تحديد القواعد المتعلقة بأحكام المسؤولية عند مشاركة بيانات خاطئة، وجود مشكلات فنية أثناء عملية نقل البيانات أو فقدان البيانات بشكل غير مقصود أو غير نظامي يتسبب في أضرار أخرى.

تبادل البيانات

- يتم تبادل البيانات الالكترونية بين هيئة حقوق الإنسان و الجهات الحكومية الأخرى باستخدام قناة التكامل الحكومية والشبكة الحكومية الآمنة (يسّر) وشبكة مركز المعلومات الوطني وسوق البيانات في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
- يتم تبادل البيانات الالكترونية بين هيئة حقوق الإنسان و المنظمات الدولية المختلفة باستخدام قنوات تواصل آمنة ومعتمدة من مكتب البيانات.
- بالنسبة للبيانات الورقية السريّة للغاية والسريّة، فيتم تبادلها باستخدام الطرق الآمنة المعتمدة في المملكة وبالموائمة مع سياسات مركز الوثائق والمحفوظات الوطني. وتجدر الإشارة الى ضرورة أخذ موافقة ملاك البيانات قبل مشاركتها مع أية جهة أخرى.
- يتم التقيّد بسياسة وضوابط مشاركة البيانات الصادرة من مكتب البيانات في الهيئة بما يخص ضوابط تبادل البيانات الالكترونية.

7. القواعد العامة لمشاركة البيانات:

فيما يلي بعض القواعد العامة التي يجب على الجهات اتباعها عند مشاركة البيانات:

1. يجب على جميع الجهات إعطاء الأولوية لوسائط المشاركة المعتمدة والآمنة لتبادل البيانات، ومنها على سبيل المثال قناة التكامل الحكومية، شبكة مركز المعلومات الوطني.
2. يتولى مختص بيانات الأعمال في مكتب الجهة المطلوب منها المشاركة مسؤولية مشاركة البيانات بعد استيفاء جميع مبادئ مشاركة البيانات، بالإضافة إلى تحديد الضوابط المناسبة للمشاركة.
3. يجب على كل جهة تعيين أو تفويض الشخص المناسب، حسب المؤهلات والتدريب المطلوب، للتعامل مع البيانات بطريقة صحيحة، على أن يكون مصرحًا له طلب البيانات المشتركة وتلقيها إليها وتخزينها وإتلافها.
4. يجب إخفاء هوية أصحاب البيانات الشخصية إلا إذا كان ذلك ضروريا لغرض المشاركة مع تحديد الضوابط اللازمة للمحافظة على خصوصية أصحاب البيانات وفقًا لسياسة خصوصية البيانات الشخصية.
5. يجب إرفاق البيانات الوصفية - metadata - عند مشاركة البيانات في الحالات التي تتطلب ذلك.
6. تكون الجهات المشاركة في مشاركة البيانات مسؤولة عن حماية البيانات واستخدامها وفقًا للأغراض المحددة، ويحق لمكتب الجهة مراجعة مدى الالتزام بشكل دوري أو عشوائي بما يتوافق مع الضوابط المحددة في اتفاقية مشاركة البيانات.
7. يقوم المكتب بإعداد الدليل الإرشادي لمشاركة البيانات والمتضمن نموذج مشاركة البيانات ونموذج اتفاقية قياسية لمشاركة البيانات، ونموذج طلب مشاركة البيانات.
8. تقوم الجهات التنظيمية بعد التنسيق مع المكتب بإعداد الآليات والإجراءات والضوابط المتعلقة بتسوية النزاع وفقًا لإطار زمني محدد.
9. في حال وجود نزاع بين الأطراف المشاركة في عملية مشاركة البيانات يحق للجهات التابعة لنفس الجهة التنظيمية إشعار الجهة التنظيمية والمطالبة بتسوية النزاع بين الأطراف المشاركة، وفي حال لم يتم حل النزاع يتم إشعار المكتب بذلك ويتولى المكتب تسوية النزاع إذا كانت الجهتان غير خاضعتين لنفس الجهة التنظيمية.
10. في حال وجود جوانب مشاركة البيانات لا تشملها هذه السياسة بحق، فلمكتب الجهة وضع قواعد إضافية لا تتعارض مع مبادئ مشاركة البيانات مع تقديم مبرر كافٍ وإشعار المكتب بذلك.
11. على الجهات المشاركة في مشاركة البيانات إيجاد التوازن المناسب بين الحاجة إلى مشاركة البيانات وضمان حماية سرية البيانات والمخاطر المحتملة على الفرد أو المجتمع.
12. يجب على الجهات الاحتفاظ بسجلات خاصة بطلبات مشاركة البيانات والقرارات المتعلقة بها.
13. يجب على الجهات تطوير واعتماد ونشر سياسة مشاركة البيانات الخاصة بها وفقًا لهذه السياسة.
14. يجب على الجهات عند تسلمها للبيانات المشتركة عدم مشاركتها مع طرف آخر أو جهة أخرى دون موافقة الجهة المنتجة للبيانات.
15. أن تكون الجهة مسؤولة عن مراقبة وتنفيذ هذه السياسة.

مكـتب إدارة البيـانات
Data Management Office